

إلى جميع المهتمين بمآل الثورة والمفترقات والمتاهات والمنعطفات والالتباسات إليكم تقريراً مختصراً على ينير لكم الطريق فتفهون رؤوس أقلام عما يدور من حولكم وفي دهاليز التفاوض الدولي ولنتوقف عن تحميل العالم والعالم فقط مسؤولية ما يحصل لنا من كوارث لأننا بطريقة أو بأخرى مساهمين أيضاً في صنع الحدث .



لقد كتبت قبل عام تقريبا بأن تحرير محافظة إدلب سيوازن النظام ويضر بالمعارضة السورية إن لم تقدم إدلب المحررة موديل حكم يضاهاى النموذج الأسدي وقد حصل ذلك بالفعل. أيها المعارضون لا مناص من أن خيارات الحكم في إدلب الحرة هي التالية والا مناص من أن أي موديل للحكم في إدلب يجب أن يقدم إدارة سياسية تتبنى قرار العسكر ولها يتبعون وتكون مهمة العسكر والفصائل المقاتلة تنفيذ أوامر عسكرية وسياسة مرسومة من قبل هيئة حكم ساسي تقود المحافظة وتكون نواة الثورة في سوريا الثورة لأنها المحافظة الأكثر فعالية وخروجا عن سلطة الأسد . لا مناص من حقيقة أن التنظيمات المسلحة بوضعها الحالي باتت عينا على الثورة والانفلات في الجيش الحر ألحق بالثورة كوارث جعلت نشطاء الثورة يحنون إلى أيام الثورة السلمية الغاندية هذا ناهيك عن تيارات الإسلام المسلح ودورها في تكالب الأمم وتداعي القوى الكبرى . خيارات الإدارة السياسية المدنية في إدلب هي التالية ولكم الحكم :

1. موديل ديمقراطي علماني يعتمد مبدأ الفصل بين الدين والدولة مع احترام حرية الاعتقاد والشعائر الدينية وتكون فيه الإدارة منتخبة وهذا الموديل يلقي دعما دوليا وأبوابا مفتوحة يسحق دعاية نظام الحكم السائد ويشل يد روسيا أو أية دولة أخرى ويحقق الازدهار ويهدد بانتشار سريع وتقدم أسرع للمعارضة السورية في حربها على الأقلية الحثالية الحاكمة والموديل هذا يقاومه جميع الرؤساء العرب ومعهم إسرائيل
2. موديل حكم ديمقراطي إسلامي (أي شورى بمفهوم حديث يكتسب فيه مجلس الشورى صلاحيات أكبر ويكون منتخبا لا معيننا بطرق اصطفائية سلطوية) يكون فيه الدستور الانتقالي إسلاميا لا يسمح بسن قوانين تخالف الشرع الإسلامي لكنه لا يجبر الدولة على تطبيق الحدود وما أدراك ما تطبيق الحدود !!! فتطبيق الحدود يتطلب إمكانية أن تكون ردود الأفعال والمردود إيجابيا ومعروف أن عمر ابن الخطاب أوقف العمل بتطبيق حد السرقة عندما رأى بأن العواقب سلبية. حالة كهذه تتطلب عقولا

إسلامية نيرة تفتقدتها الأمة العربية والإسلامية للأسف. الموديل هذا يعني نشوء قيادة سياسية منتخبة ديمقراطيا وله معارضوه ومؤيدوه دوليا لكنه يبقى باب الدعم الدولي حاضرا ويشد أزر داعمي الثورة السورية من منافسي الأسد ويحقق رخاء اقتصاديا ومنافسة سياسية للتيارات الشيعية والمسيحية واليهودية المتسيسة والتي تتهم الإسلام بالعنف والإرهاب والتخلف والتهديد وما إلى غير ذلك . هذا الموديل لا يحبذ العالم لكن لا أحد يستطيع شن حرب عليه ويؤيده الإسلام السياسي الحديث بدءا بأردوغان وانتهاء بكافة التنظيمات الإسلامية الحديثة والمستحدثة

3. موديل خلافة غير ديمقراطية وغير منتخبة يحكمها أولي الحل والعقد من علماء المسلمين وما أدراك ما علماء المسلمين (فمنهم الدكتور البوطي وحسون وأبو بكر ولكي نكون منصفين ليس هؤلاء بالضرورة) ومعهم الخليفة المنتظر ونظام الشورى فيه يقتصر على تشاور أولي الحل والعقد مع أنفسهم ومع الخليفة ولا آلية تلزم الخليفة باتباع مشوراتهم وهو يسهم في تعيينهم أيضا وهذا الموديل مرفوض دوليا ويقوي النظام بل فعل ويفسح المجال لروسيا والدول الكبرى لكي تستخدم القوة المفطرة بدءا بالطيران وانتهاء باستخدام القنابل النووية والهيدروجينية ويؤمن انتصار للأسد ويقود لحكم علوي شيعي ومن يدري فرما مسيحي أو يهودي أيضا ولن ينجح ما لم يكن في ذهن الدول الكبرى موالها الذي تريد غناؤه عبره ولفترة محدودة يقررونها هم ولا أفق يبشر بتكيف ممكن لهذا الموديل مع المتطلبات الشعبية المحلية والدولية .

التيار الإسلامي السلفي المتطرف والذي يتبنى الخيار الثالث لا يشكل إلا نسبة ضئيلة لكن ثقله العسكري كبير لأنه مدجج بالسلاح وأكثر تنظيما من باقي الفصائل وهو بوابة روسيا وإيران بل بوابة جميع المعرضين والمعادين للشعب السوري للدخول بمشاريعهم البديلة . التيار هذا يكتسب قوته من تخاذل الأمم عن نصره الحق السوري وتأمير الشعوب وتكالب القوى ولهاثها خلف الأنظمة العربية الدكتاتورية الحاكمة . لدينا أرشيف كامل بالصوت والصورة عن تحول حصل للكثير من الشباب الذين كانوا يهتفون للحريات والديمقراطية حاملين علم الثورة لينبذوه في لحظة غضب من مجازر حلت بهم وبذويهم وينضموا للقاعدة أو يحملوا علمها ويرفعوا شعارات الموت للعالم والعالم مسؤول مسؤولة مباشرة عن ذلك التطرف والتحول لكننا نحن بدورنا نتحمل مسؤولية العقل والعقل نعمة ليس حريا بنا إهمالها. يتميز الإنسان عن باقي المخلوقات بقدرة أكبر على التحكم بنفسه ولذا فإنه ليس معفيا من المسؤولية عن أفعاله.

أنا أرى في الخيار الأول أولوية اقتصادية وسياسية وعسكرية والخيار الثاني جيد جدا أيضا وهو استقلالي خصوصا إن أفرز قيادة سياسية حكيمة لا تنتظر للدين بمنظور النقل فقط بل بمنظور العقل أيضا ولا تراعي فيه متطلبات عصر أبي بكر وعمر بل متطلبات العصر الحالي ومقتضيات الإسلام والمجتمع المسلم في القرن الحادي والعشرين.

الخيارات الدولية المطروحة حاليا والتي تمسك بحجره المعارضة السورية وتكتم على أنفاس الثورة هي التالية:

1. المجتمع الدولي يعرض على المعارضة السورية حكومة انتقالية ذات صلاحيات يكون فيها الأسد رئيسا انتقاليا ويتم حسب جدول زمني محدد إجراء انتخابات دستورية وبرلمانية ورئاسية تنتقل بموجبها السلطة إلى الشعب السوري والمعارضة ترفض هذا الخيار لأنها ستكون جزءا من حرب تشن على المناطق المحررة وعلى متطرفين يتحمل الأسد والمجتمع الدولي مسؤولية مباشرة عن تطرفهم وتحولهم من معتدلين إلى متشددين واستشهاديين . هذا من جهة . من جهة أخرى تخشى المعارضة من أن ينقلب عليها الشراخ السوري في حال رضيت بحل انتقالي يبقى على الأسد ولو للحظة واحدة كما وإنها لا تضمن أن الحل المطروح ليس مقلبا بل مسمارا أخيرا في جسد الثورة والمحدثات على هذا الصعيد جارية على قدم وساق
2. لكي يتجاوزوا سيطرة التطرف المسلح في المناطق المحررة ويخرجوا المعارضة المعتدلة من قفصها تقترح الدول المتورطة في دعم الثورة المسلحة تدخلا عسكريا في المناطق المحررة لتثبيت المعارضة المعتدلة فيها بحيث يكون ثمة تواصل أو عمل سياسي ينطلق من إرادة شعبية وترتكز المفاوضات على أسس الثورة وشعبيتها وشعاراتها 2011 ويكون فيها للمعارضة الغلبة قفزا فوق ذرائع الأسد ودعايته في محاربة التطرف ورفض التنحي دوليا لما فيه من تهديد بسيطرة المتطرفين. هذا المقترح ترفضه إيران والنظام السوري وروسيا وتهدد بحرب عالمية ثالثة فهي تريد بقاء التطرف في المناطق المحررة وشعارات الموديل الثالث لكي تبقى لها مبرراتها في تثبيت النظام وقيادة الحرب على المعارضة .



02.13.2016